الاتحاد الأوروبي
بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان

بيروت، 26 كانون الثاني 2012

بيان صحافي

تعاون بين لبنان والاتحاد الأوروبي من أجل قضاء أكثر فاعلية

اختتم معهد الدروس القضائية اليوم دورات تدريب العاملين القضائيين الملحقين بوزارة العدل، بحضور معالي وزير العدل شكيب قرطباوي ورئيس قسم التعاون لدى بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان دييغو إسكالونا، ممثلاً رئيسة البعثة السفيرة أنجلينا أيخهورست، بالإضافة إلى حشد من المعنيين من السلك القضائي في لبنان.

ويندرج هذا التدريب في إطار مشروع "تعزيز قدرات وزارة العدل – دعم الطابع المهني" الممول بهبة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 2.7 مليون يورو. ويهدف هذا المشروع الذي تنفذه الوكالة الدولية للتعاون القانوني (أكوجوريس) إلى تعزيز قدرات وزارة العدل من أجل ضمان فاعلية القضاء في لبنان وكفاءته عبر مواكبة مختلف العاملين القضائيين. وبلغ عدد العاملين القضائيين الذين تلقوا التدريب في إطار المشروع 3371، بينهم قضاة ومحامون، في تجاوز للأرقام الأولية التي حددت عدد المتدربين بـ2625 فقط.

وتم تنفيذ دورات التدريب بالاشتراك مع قانونيين ممارسين من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ولبنان، مما سمح للمشاركين بالاستفادة من تدريب عملي. واستهدفت دورات التدريب التي اختُتمت اليوم بشكل خاص المساعدين القضائيين والكتاب وكتاب العدل والخبراء القانونيين والأطباء الشرعيين. كما شملت مختلف المواضيع الأساسية لكل فئة من العاملين: نقاط الحذر في الإجراءات المدنية والجزائية، والحقوق والضرائب، ونقل الملكية، والتقارير والخبرات، ومفاهيم الطب الشرعي للأموات والأحياء، إلخ. وسمحت دورات التدريب هذه أيضاً باختيار 53 مدرِّباً لكل فئة يمكنهم بدورهم أن ينقلوا معارفهم المكتسبة وأن يضمنوا بذلك استمرارية المشروع.

ومن أجل استكمال هذا التدريب وتسهيل وصول فئة الكتاب إلى النصوص القانونية الأساسية، مول الاتحاد الأوروبي أيضاً 800 حقيبة تتضمن كل واحدة منها القوانين الرئيسية، أي قانون أصول المحاكمات المدنية، وقانون أصول المحاكمات الجزائية، وقانون الرسوم والضرائب. وسوف يستفيد من هذه القوانين أيضاً مدربو مختلف فئات العاملين القضائيين الذين ينالون إفادات اليوم.

وقال معالي وزير العدل شكيب قرطباوي: "لقد سمح هذا المشروع مرة جديدة بترجمة نجاح التعاون بين الاتحاد الأوروبي ولبنان، وذلك من خلال العمل على زيادة الطابع المهني للسلك القضائي، وهو شرط لازم للسلطة القضائية المستقلة والشفافة والعادلة والفاعلة". كما شدد على أن "مساهمة الاتحاد الأوروبي في متابعة الديناميكية التي بدأت، حاسمة أكثر من أي وقت مضى".

من جهته، أكّد رئيس قسم التعاون لدى بعثة الاتحاد الأوروبي أن "*الاتحاد الأوروبي سيتابع دعمه خلال السنوات المقبلة، هادفاً بشكل أساسي إلى تعزيز استقلالية القضاء اللبناني لأن القضاء المستقل ضروري*

بناية 490 هاربر درايف، جادة شارل حلو، الصيفي، بيروت – ص.ب. 11-4008 رياض الصلح 1107 2150
هاتف: (01) 569400 – فاكس: (01) 569415 – بريد إلكتروني: delegation-lebanon@eeas.europa.eu
عنوان إلكتروني: http://eeas.europa.eu/delegations/lebanon

لضمان محاكمات منصفة وغير اعتباطية ومتساوية وعادلة لجميع المواطنين، مما يسمح بتعزيز ثقة المواطنين في مؤسساتهم".